الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني في مقابلة مع مجلة "ميد"

الفليج: قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد ضرورة لتحقيق رؤية الكويت 2035

لم نحد عن مسارنا الإستراتيجي طوال الأزمة ونموذجنا التشغيلي أثبت قدرة فائقة على تخطي التحديات

مستعدون لجيل جديد من التكنولوجيا المالية وقادرون على الاحتفاظ بريادتنا وتفوقنا الرقمي

الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني صلاح الفليج

البنك الوطني شهد تحديات غير مسبوقة لكنه نجح في الصمود ومواجهة كل الظروف الاستثنائية

نجحنا في التصدي للظروف الاستثنائية بفضل نهجنا الحصيف لإدارة المخاطر

حرصنا على مواصلة ضخ الاستثمارات لتحقيق طموحاتنا الرقمية رغم التحديات

تفوقنا الرقمي المحرك الرئيسي لاجتذاب عملاء الخدمات المصرفية الأفراد من الشباب

نحتاج إلى خطة عمل فورية وتدابير حازمة للحفاظ على سلامة واستقرار الأوضاع المالية

لابد من وضع قانون الدين العام وإسراع وتيرة الإصلاح بصدارة الأولويات

تكلفة الاقتراض من سوق الدين العالمية أقل من السحب من الاحتياطيات أو تصفية الأصول

تنويع الاقتصاد ونمو القطاع غير النفطي ركيزة أساسية لتوفير فرص تمويلية للبنوك

البنوك الكويتية تتمتع برسملة قوية وسيولة مريحة وقادرة على التوسع بتمويل المشروعات التنموية

أكد الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت صلاح الفليج، أن العام 2020 قد شهد تحديات غير مسبوقة مصحوبة بتزايد حالة عدم اليقين. إلا ان البنك نجح في الصمود ومواجهة مختلف الظروف الاستثنائية التي شهدتها البيئة التشغيلية بمختلف الأسواق معتمداً في ذلك على التزامه بتطبيق معايير الحوكمة ونهجه الحصيف في إدارة المخاطر.

وأشار الفليج خلال مقابلة مع مجلة "ميد" إلى نجاح البنك في الحفاظ على مستويات قوية من جودة الأصول رغم الزيادة الطفيفة في القروض المتعثرة نتيجة تداعيات الجائحة على البيئة التشغيلية وتمكن البنك من الاحتفاظ بنسبة منخفضة من القروض المتعثرة لإجمالي القروض مقارنة بباقي البنوك على مستوى المنطقة والعالم. إضافة إلى ما يتمتع به البنك من مستويات مريحة للغاية من تغطية القروض المتعثرة بفضل تراكم المخصصات بمعدل يفوق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمتعلّق بخسائر الائتمان المتوقعة.

وأكد على تبني الإدارة توجهات متحفظة للغاية نتيجة لتصاعد حالة عدم اليقين بشأن البيئة التشغيلية بالتزامن مع نهج البنك المتحفظ في إدارة المخاطر ما أدى إلى مواصلة تراكم المخصصات خلال ذروة الأزمة حيث تأتي تلك الممارسات الاستباقية الحصيفة من الإدارة في إطار نهج البنك التاريخي في الحفاظ على مستويات قوية من جودة الأصول في كافة الظروف على نحو مماثل لما حدث خلال فترة انخفاض أسعار النفط والأزمة المالية العالمية.

تفوق رقمي

وقال الفليج إن الوطني واصل تطبيق استراتيجيته طوال الأزمة ولم يحيد عن مساره كما أن نموذج البنك التشغيلي أثبت مرونة وقدرة فائقة في التغلب على كافة التحديات. حيث نجحت استراتيجية التنويع التي تتبعها المجموعة وتركز على إدارة الثروات وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب التوسع في الأسواق التي تعمل بها في تعزيز قدرة البنك على الصمود في مواجهة الظروف المعاكسة والحد من المخاطر.

وبالنظر إلى المستقبل، أوضح أن البنك يواصل ضخ الاستثمارات من أجل تقديم الخدمات الرقمية المتطورة التي تعد المحرك الرئيسي لاجتذاب عملاء الخدمات المصرفية للأفراد من فئة الشباب في السوق المحلية والاحتفاظ بهم. وذلك في الوقت الذي دفعت فيه التداعيات الناجمة عن الجائحة إلى تركيز البنك على أولوياته الاستراتيجية الأمر الذي انعكس بوضوح على تعزيز الجهود من أجل تحقيق طموحات الوطني الرقمية والحفاظ على انتظام سير الأعمال بكفاءة وضمان استمرار تقديم كافة الخدمات للعملاء دون انقطاع.

كما أشار إلى مواصلة التركيز على نمو الحصة السوقية لبنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة بما يساهم في ترسيخ مكانة الوطني الرائدة في السوق المحلية في الكويت إلى جانب التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية خارج الكويت.

مسار مالي مستدام

وفي رده على سؤال حول تأثير غياب قانون الدين العام على القطاع المالي الكويتي، قال الفليج إن تصريحات المسؤولين الحكوميين مؤخراً بشأن استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام تعكس مدى خطورة الوضع وما يتطلبه ذلك من ضرورة وضع خطة عمل فورية وحازمة واتخاذ التدابير اللازمة من أجل الحفاظ على سلامة واستقرار الأوضاع المالية.

وأكد أن الأمر يستدعي أن يتصدر إقرار قانون الدين العام الجديد وإسراع وتيرة الإصلاح قائمة الأولويات لتجنب تفاقم أزمة شح السيولة وضمان اتباع مسار مالي مستدام وخاصة في ظل التخفيضات التي شهدها التصنيف السيادي خلال العام 2020 بما في ذلك التصنيف الأخير الذي اصدرته مؤسسة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني الأمر الذي يؤكد ضرورة سرعة إجراء إصلاحات مالية والتي لن تكون كافية وحدها لتوفير الموارد المالية اللازمة للموازنة في الأجل القصير.

وأشار الفليج إلى أن ظروف سوق الدين العالمية في الوقت الحالي مواتية بشكل كبير لإصدار الكويت سندات سيادية متوقعاً أن تشهد طلب جيد على غرار الإصدارات السابقة. حيث توفر تلك الظروف تكلفة اقتراض أقل من تكلفة السحب من الاحتياطيات او تصفية الأصول السيادية لتمويل العجز.

وقال إن الكويت بحاجة إلى منحنى عائد لإصداراتها من أدوات الدين السيادية والتي سوف تمثل مرجعاً قياسياً لتسعير كافة أدوات الدين طويلة الأجل. كما يساهم إصدار الكويت أدوات دين جديدة في استمرار مشاركتها بأسواق رأس المال الدولية وتعزيز مكانتها لدى المستثمرين العالميين.

وركز الفليج على ضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها ميزانية الدولة وإيجاد حلول مستدامة لتلبية الاحتياجات التمويلية وتغطية العجز المتزايد بما يعزز تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

وتطرق إلى أهمية نمو القطاع غير النفطي مشيراً إلى السنوات التي تسارعت فيها وتيرة اسناد وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والتي ساهم خلالها القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بعيداً عن العائدات النفطية.

وطالب الحكومة بالتركيز على تنويع الاقتصاد والإسراع بتبني أجندة شاملة تدعم تعزيز أداء القطاع غير النفطي الذي يمثل ركيزة أساسية في توفير الفرص التمويلية للبنوك.

القيادة للقطاع الخاص

أكد الفليج على حاجة الحكومة إلى مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشاريع وضرورة أن يتولى القطاع الخاص دفة الاقتصاد، من أجل تعزيز المنافسة وكفاءة الإنتاج حيث يراها ضرورة ملحة لتحقيق رؤية الكويت 2035 التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للمستثمرين على المستويين الإقليمي والدولي.

وبين أن تأسيس هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل مجرد خطوة أولى في تلك المسيرة التي تشهد نجاح المشاريع التي يتم تنظيمها بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يعتبر بمثابة شهادة ثقة على قدرة القطاع الخاص على دعم هذه الرؤية.

أضاف أن البنوك الكويتية تتمتع بمستويات عالية من الرسملة والسيولة والربحية التي تمكنها من التوسع في تمويل المشاريع وهو ما يتزامن مع التحول الملحوظ في استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لتمويل مشاريعها خلال السنوات الأخيرة.

وأكد الفليج أن بنك الكويت الوطني كان وما يزال، أبرز الجهات المشاركة في صفقات تمويل المشروعات الكبرى على مستوى الكويت.

شراكة تكنولوجية

وحول المنافسة مع شركات FinTechs ، قال الفليج، أن التحول الرقمي يعد من أبرز الركائز الأساسية لاستراتيجية الوطني طويلة المدى. وأن ما نجح البنك في الوصول إليه حتى اليوم يمكنه من تحقيق الطموحات المستقبلية بفضل وضع المبادرات الرقمية في صدارة الأولويات، لا سيما في مجال الخدمات المصرفية للأفراد.

وأشار إلى تميز برنامج الوطني للتحول الرقمي بنجاحه على صعيد تحسين كفاءة العمليات من خلال تعزيز تطبيقات تقنية الروبوت المصرفي والذكاء الاصطناعي من جهة، إلى جانب زيادة كفاءة التحكم في التكاليف من جهة أخرى وخاصة في ظل التركيز على التفوق الرقمي لترسيخ ريادة البنك على مستوى المنطقة.

كما أكد على استعداد الوطني لجيل قادم من التكنولوجيا المالية. وأشار إلى نجاح البنك في تأسيس مختبره الرقمي لدعم خطة التحول الرقمي على مستوى المجموعة والذي سوف يعزز من فرص الشراكة بدلا من المنافسة مع شركات التكنولوجيا الرقمية Fi-Techs التي توفر منصات مرنة ضرورية لابتكار منتجات مصرفية جديدة.

وأوضح الفليج أن التعاون مع شركات FinTechs يحتاج إلى إطار تنظيمي يوفر تكافؤ الفرص ويضع الأسس واللوائح الخاصة بتشغيل تلك النوعية من الشركات وتنظيم عملها في السوق. وهو ما قام به بنك الكويت المركزي عندما أطلق إطار تنظيمي لبيئة رقابية تجريبية تسمح باختبار الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة بما يحفظ سلامة النظام المالي دون إبطاء لمسار الابتكارات.

وأثنى على جهود بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى تأسيس بنية تحتية لاقتصاد رقمي عن طريق تطوير نظام مدفوعات وطني على مستوى الكويت يعتمد على توفير حلول دفع رقمية لحظية في بيئة آمنة وداعمة لتطورات التكنولوجيا المالية المبتكرة.

مكتب الضرائب أوضح أن عدد المنازل التي تم بيعها خلال يوليو بلغ 73 ألفا و740 منزلا

الوقائع تناقض توقع المحللين ارتفاع أسعار العقارات في بريطانيا

تميل تحليلات مجموعة من الخبراء إلى ارتفاع مرتقب لأسعار العقارات البريطانية في المرحلة المقبلة، رغم أن توقعات عديدة بتحسّن السوق ناقضتها الوقائع التي أظهرت تراجعاً في الأسابيع الأخيرة.

فرغم توقع صعودها سابقاً، أظهرت بيانات موقع "رايت موف" انخفاض أسعار المنازل في أغسطس الحالي، إثر انخفاض الطلب على المنازل الأكبر حجماً، بعد رفع الحكومة حد السعر اللازم للإعفاء من رسوم الدمغة التي اعتُمدت العام الماضي تلافياً لانهيار سوق العقارات في بريطانيا وأيرلندا الشمالية.

وأظهرت البيانات انخفاض متوسط سعر المنزل 0.3%؛ تناهز 1000 جنيه إسترليني خلال الشهر السابق، ليصل إلى نحو 337.4 ألف جنيه، لكن الطلب على المنازل الأصغر حجماً ظل قوياً، مع توقع عودة الأسعار للزيادة خلال الخريف.

كما أظهرت بيانات رسمية نشرت يوم 24 أغسطس أن عدد صفقات بيع المنازل في بريطانيا هبط بما يزيد على النصف خلال يوليو 2021 بعد تقليص إعفاء ضريبي يهدف لتشجيع شراء المنازل خلال أزمة فيروس كورونا.

وقال مكتب الضرائب البريطاني إن عدد المنازل المباعة في يوليو بلغ 73 ألفا و740 منزلا بانخفاض 63% عن يونيو، حين هرع مشترون لإبرام صفقات بيع قبل خفض إعفاءات ضريبية طارئة بسبب كوفيد19-، لكنه يزيد 4% عنه في يوليو 2020. كما أن المبيعات منخفضة 24% عن الشهر ذاته في 2019 قبل الجائحة.

بأي حال ورغم تراجع أسعار المنازل خلال الأسابيع الأخيرة، فإنها لا تزال أعلى مما كانت عليه قبل سنة، حيث يبلغ متوسط سعر المنزل هذا الشهر 261.221 ألف جنيه إسترليني، أي أعلى بنسبة 7.6%، وفق محلّلي "هاليفاكس" للإقراض العقاري، فيما تشير تحليلات مجموعة من الخبراء إلى مزيد من الارتفاع في المرحلة المقبلة.

وأظهر استطلاع أجري في سوق العقارات البريطانية قبل أيام، أن أسعار المساكن تتجه إلى تسجيل مزيد من الصعود خلال الفترة المقبلة، وذلك على الرغم من المتاعب الاقتصادية والمالية التي سببها وباء كورونا والإغلاقات التي فرضتها الحكومة للحد من الوباء خلال العام الحالي والذي سبقه.

وخلص استطلاع أجرته "رويترز" لمحللي سوق الإسكان أن أسعار المساكن في بريطانيا والتي هي مرتفعة أصلاً ستشهد مزيداً من المكاسب الكبيرة على مدى السنوات القليلة المقبلة، مدعومة بتكاليف الاقتراض المنخفضة ونقص المعروض والرغبة في مزيد من المساكن.

ومن المعلوم أنّ الإعفاءات المتعلقة برسوم الدمغة أدّت إلى ارتفاع عدد معاملات سوق الإسكان إلى ما يقرب من 200 ألف في يونيو ، حيث سارع الزبائن إلى شراء المنازل قبل الموعد النهائي لانتهائها.

وبلغ عدد المعاملات المسجّلة حوالى ضعف المعاملات التي كانت تُسجّل في شهر عادي قبل جائحة كوفيد-19، و8% أعلى من الذروة السابقة المسجلة في مارس الماضي. لكن مع انتهاء إعفاء رسوم الدمغة، انخفض متوسط سعر العقارات 0.3% في أغسطس.

وذكر المدير العام لـ"وكالة خبراء العقارات" في لندن، أن سوق العقارات شهد انتعاشاً منذ مطلع العام، حيث غذّت إعفاءات رسوم الدمغة اندفاع المشترين حتى نهاية يونيو.ورغم التراجع الطفيف في النشاط خلال الأسابيع التي تلت ذلك مباشرة، ظلت الأسعار قوية، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية 13.4% في النصف الأول من عام 2021، وهي أسرع وتيرة منذ نوفمبر 2004.

ومن الآن فصاعداً، سيؤدي الانتعاش الاقتصادي القوي وعودة نشاط السفر الدولي إلى زيادة النشاط، حيث نرى عودة الاستثمار الأجنبي إلى مستويات ما قبل الوباء، قال بوركيت، مضيفا: "رأينا هذا قيد التنفيذ في بعض تطوراتنا الأخيرة وبعنا جميع العقارات التي لدينا في غضون أسابيع، وهو ما يدل على أن السوق في حالة صحية، مع توقّع المزيد من التعافي في المستقبل حيث تستمر المملكة المتحدة في الابتعاد عن قيود كوفيد19- والعودة إلى الحياة الطبيعية". بدوره، يقول هنري بريور، خبير سوق الإسكان، إن أسعار المنازل ارتفعت في جميع أنحاء المملكة المتحدة بنسبة 10% عما كانت عليه قبل عام، لكن لندن بالتحديد شهدت زيادات أقل، حيث قرّر العديد من الأشخاص في البلدات والمدن الانتقال إلى مساحة عقار أكبر، كما أرادوا مساحة خارجية غير محدودة. أضاف: "أقنعهم الوباء أنهم بحاجة إلى مساحة أكثر مرونة ومساحة للعمل من المنزل وتدريس أطفالهم من المنزل، وأدركوا حاجتهم إلى الحدائق المنزلية حتى يتمكنوا من مقابلة أصدقائهم وعائلاتهم في الهواء الطلق عندما يُسمح لهم بذلك في ظل قيود الوباء".